ورقة عمل عن الأزمة والصناعة العربية

يقدمها المهندس / مبارك بن عبدالله الخفرة
رئيس مجلس إدارة شركة التصنيع الوطنية السعودية

منتدى الاقتصاد العربى (الدورة السابعة عشر)
بيروت 2 و 3 إبريل 2009م

دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ / فؤاد سنيورة
أصحاب المعالي ... أصحاب السعادة ... (1)
السيدات والسادة....

يطيب لي أن ألتقي بكم في افتتاح منتدى الاقتصاد العربي للتحدث عن الأزمة والصناعة العربية التي تهم شريحة واسعة من شعوب العالم . ويأتي انعقاد هذا المنتدى في وقت نحن بأمس الحاجة فيه إلى أن نتدبر الشأن الاقتصادي بعد أن عصفت الأزمة المالية العالمية بمعظم اقتصاد دول العالم ومنها الدول العربية.

وسنتطرق إلى المحاور التالية :

- انعكاس الأزمة على توفر التمويل وتكاليفه
- انعكاس الأزمة على البيئة الاستثمارية (2)
- انعكاس الأزمة على القرارات الاستثمارية والحفاظ على السيولة
- انعكاس الأزمة على تدفقات الاستثمارات الاجنبية
- التجارة البينية العربية
- الرؤية المستقبلية لدعم الصناعة العربية في الظروف الحالية .

لقد كانت بداية الأزمة متعلقة بالقطاع البنكي العالمي ورغم إن القطاع البنكي العربي وخاصة الخليجي لم يتأثر كثيرا بالأزمة ، إلا إن وضع القطاع البنكي العالمي اثر على القطاع البنكي العربي وبالتالي على توفر التمويل اللازم للمشاريع المستقبلية خاصة الاعتماد الكبير على التمويل من البنوك الأجنبية في تمويل المشاريع الصناعية العربية الكبيرة . وقد لوحظ في الآونة الأخيرة أن تقبل هذه البنوك لتمويل مشاريع في العالم العربي أصبح أقل مما كان عليه في السابق . **(3)**

الأخوة الحضور ... تحتاج المشاريع الصناعية لبيئة استثمارية مستقرة وإن الوضع الحالي وعدم التأكد من توقعات انتعاش الاقتصاد العالمي وما يكتنفه من غموض فان الصناعة العربية ستكون متحفظة على قرارات الاستثمار وخاصة المشاريع التي لا تتمتع بميزة نسبية عالية مما سيساهم في تباطئ تنفيذ المشروعات الصناعية . **(4)**

هذا وسنلاحظ أن الصناعة العربية سوف تركز بصورة عامة على المحافظة على السيولة المتوفرة لديها لدعم عملياتها التشغيلية ومشاريعها التي تحت التنفيذ . **(5)**

ومن المتوقع أن يظهر تأثير الأزمة على تدفقات الاستثمارات الأجنبية على المنطقة العربية حيث تعاني الكثير من الشركات الأجنبية بسبب الأزمة مما يحد من رغبتها في التوسع في الداخل والخارج . وسيؤثر ذلك كثيرا على التنمية الصناعية في الدول العربية . **(6)**

ومن العوائق التي نراها حاليا في هذه الظروف هو حجم التجارة البينية العربية والتي بلغت حوالي 15% من حجم التجارة الدولية للدول العربية على أحسن الاحتمالات ، بينما تشير بعض الدراسات الأخرى إلى أن نسبة التجارة البينية لا تتجاوز 10-11% وبالمقابل نرى أن حجم التجارية البينية بين دول الاتحاد الأوروبي تزيد 50% على تجارتها مع العالم الخارجي . وهذا يمثل تحدياً للدول العربية و يتطلب تضافر الجهود لسد هذه الفجوة والتي تزيد من حدة مثل هذه الأزمات. (7)

أيها الأخوة ..

وكرؤية مستقبلية فإنه من المهم التركيز على تنشيط الاقتصاديات العربية أسوة بما هو حاصل في الاقتصاديات المتقدمة عن طريق تضافر كافة الجهود للقطاعين العام والخاص . (8)

إن تشجيع وتحفيز التكامل الاقتصادي والتجارة البينية أصبح ضرورة وليس خياراً آخذين في الاعتبار التوجهات التالية :

وضع حوافز للنمو الصناعي العربي في المجالات ذات القدرة التنافسية مثل تخفيض أسعار المواد الخام المحلية ومدخلات الإنتاج الأخرى كالوقود وغيره .

- توفير وسائل تمويل إضافية للصناعة العربية لاستمرار نموها على المستوى المحلي والإقليمي من خلال تضافر جهود المؤسسات المالية العربية المشتركة وعدم الإستمرار بشكل منفرد والعمل بشكل جماعي فاعل. **(9)**
- تقليل أو حتى إلغاء الإجراءات الروتينية المتكررة من قبل السلطات الجمركية والاكتفاء بشهادة المنشأ.
- إعطاء حرية أكثر لوسائل النقل العربية لتعبر الحدود دون مضايقات .
- تسهيل وتسريع تنقل الأفراد بين أرجاء العالم العربي .

- العمل على تشجيع الاندماجات والإستحواذات بين قطاعات الصناعة على المستوى المحلي والإقليمي ودعم هذا التوجه .
- توجيه رؤوس الأموال المتوفرة لدى الحكومات والمؤسسات التنموية والشركات لشراء والاستحواذ على مراكز الأبحاث والتقنية في الدول المتقدمة والتي تعرض بأسعار منخفضة جداً لا تساوي قيمة الآلات أو المباني المقامة فيها. **(10)**

وأخيراً وليس آخر :

تفعيل دور المستثمر والمواطن وإشراكه مباشرة مع مسئولي القطاع العام عند إعداد وإصدار التشريعات والأنظمة الصناعية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،